موقف إسرائيل من ثورة يناير المصرية ٢٠١١

رافع شريف ذنون
مدرس مساعد / كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠١٣/٥/٦ تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/١١/٢١

مستخلص البحث

بعد انطلاق الانتفاضات وحركات التغيير في عدد من الدول العربية وهو ما أطلق عليه (الربيع العربي) لم تعد نسبة الامن التي كانت تشعر بها إسرائيل هي نفسها خصوصا وأن تلك الانتفاضات طالت عددً من دول الجوار وخاصة مصر، فقد اعترف القادة الاسرائيليون بأنهم فوجئوا بقوتها وحجمها وتوقيتها، وعليه كانت ردود الافعال الإسرائيلية تجاه الثورة المصرية امتزاج القلق الإسرائيلي بالمخاوف من امكانية ان تؤدي تلك التداعيات إلى انهيار اتفاقية السلام المصرية– الاسرائيلية.

المقدمة:

غالبا ما تعبر السياسة الخارجية عن مصالح حالية أو مستقبلية للدولة وبنفس الوقت تستجيب لمتغيرات العلاقات الدولية التي ربما تؤثر بشكل أو بآخر سلبا أو إيجابا في رسم السياسة الخارجية للبلد المعني بذلك .

على ضوء هذه المعطيات نرى أن صانع القرار في إسرائيل قد وجد نفسه أمام حالة جديدة تمثلت في شكل التطورات السياسية الجديدة التي شهدتها بعض دول المنطقة ونشير هنا إلى الحالة المصرية باعتبار أن إسرائيل هي المتأثرة بها بالدرجة الأكبر.

لقد دارت تساؤلات حول ماهية الموقف الإسرائيلي تجاه المتغيرات السياسية المشار إليها . فقد كان من الواضح أن مصدر قلق الإسرائيليين من تلك المتغيرات بشكل عام والحالة المصرية بشكل خاص هو انهيار

المفاهيم التي قامت عليها تقييماتهم السابقة، إذ وجدت إسرائيل نفسها مجبرة على تغييرات في شكل السلوك السياسي في ما يخص العلاقات مع مصر.

من هنا حاول البحث ان يستعرض المواقف الإسرائيلية في ضوء المتغيرات السياسية في مصر وتداعياتها من خلال المطالب الآتية:

تناول **المطلب الأول** – محددات الموقف الإسرائيلي من حركة التغيير في مصر، أما **المطلب الثاني** فقد ناقش – موقف المؤسسة السياسية صانعة القرار السياسي في إسرائيل في إطار تصريحات السياسيين وخاصة المشاركين في الائتلاف الحكومي، في حين ركز **المطلب الثالث** – على موقف المؤسسة العسكرية في إطار تحليلات على مستوى وزارة الدفاع وهيئة الأركان الإسرائيلية فضلا عن آراء وتصريحات بعض المحللين العسكريين الإسرائيليين، بينما استعرض المطلب الرابع موقف الإعلام الإسرائيلي من خلال الأخبار والتحليلات الصحفية

المطلب الأول:

محددات الموقف الإسرائيلي من ثورة يناير المصرية

يمكن الإشارة إلى المحددات التي أطرت الموقف الإسرائيلي من ثورة يناير المصرية بالتخوف من تغيير الأوضاع في مصر، وسقوط نظام مبارك، وانعكاسات ذلك على إسرائيل، و أهم هذه المحددات من المنظور الإسرائيلي:

أولا: يعد السلام مع مصر من منظور الأمن القومي الإسرائيلي مكسبا استراتيجيا، ويعترف الإسرائيليون بان علاقاتهم مع مصر أثناء فترة حكم نظام الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك (١٩٨٢-٢٠١١) كانت علاقات طبيعية وفرت لهم مناخا من الاستقرار في حدود بلادهم الجنوبية والغربية، فقد كان اتفاق السلام مع مصر، وتطبيع العلاقات معها ذو قيمة سياسية وأمنية وحتى نفسية ايجابية لدى القيادة الإسرائيلية ومن ثم فإن العودة إلى

"وضع الصراع" أو حالة "اللاحرب واللاسلم" حتى وإن كان غير معلن سيؤثر سلبا على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل ومن ثم سيدفع إلى تزايد فرص التهديد للدولة العبرية على المديين المتوسط والبعيد[١] .

ثانيا: منح اتفاق السلام مع مصر إسرائيل ميزات أمنية كثيرة، إذ أن نزع السلاح من شبه جزيرة سيناء حدد أعداد حرس الحدود المصريين مما قلل من الضغط على الجيش الإسرائيلي، وسهل على القطعات الإسرائيلية التمركز في أماكن أخرى، لكن اي تغيير في هذا الصدد سيكون سببا رئيسا لإثارة المخاوف الإسرائيلية، وسيفضي بالضرورة الى تحول في النظرية الأمنية الإسرائيلية التي سادت منذ عام ١٩٧٨، وسيفرض ذلك على الجيش الإسرائيلي استثمار موارد كبيرة لسد الثغرات التي ربما تنشأ على الأرض من تداعيات الإحداث في مصر[٢] .

ثالثا: في حالة حصول أي إخلال بمعاهدة السلام مع مصر فإن الجيش المصري سيدخل في الحسابات الإسرائيلية بطريقة مغايرة للحالة القائمة منذ ثلاثين عاما تلك والتي لم تدرج إسرائيل خلالها الجيش المصري في قائمة التهديدات الرئيسة المحدقة بها، وبخاصة في ضوء تقدير مستواه المتطور فضلا عن نوعية اسلحته وامتلاكه للوسائل القتالية الحديثة وخبراته الغربية التي قد تقترب من تلك الخاصة بالجيش الإسرائيلي[٣].

رابعا: تفترض إسرائيل أنه في حال قيام نظام جديد في مصر يعمل في إطار تغيير معادلة المرور في قناة السويس وخليج العقبة ومضائق تيران، فإن تجارة الدولة العبرية مع الشرق ستتضرر بشكل كبير، وبخاصة أن نحو ثلث وارداتها وصادراتها من الشرق الاوسط واليه تمر عبر البحر الأحمر، ويتخوف الإسرائيليون من تداعيات الأحداث في مصر على عبور سفنهم الحربية من قناة السويس والذي استغلوه خلال السنتين الاخيرتين في مكافحة

تهريب السلاح الى غزة، وفي مشاركتهم للبحرية الامريكية والبريطانية في السيطرة على البحر الأحمر[٤] .

خامسا: تعتمد إسرائيل على مصر من ناحية أن هذه الأخيرة تزودها بنحو ٤٠% من الغاز الذي تحتاجه، وتزداد أهمية هذا الموضوع في ضوء أن ٤٠ - ٥٠% من إنتاج الكهرباء في إسرائيل يعتمد على الغاز ، كما ان كثيراً من المصانع الإسرائيلية في طريقها للعمل بواسطة الغاز مما يؤثر على خطط البلاد الاقتصادية المستقبلية ، بوصفها شريكا لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هذا فضلا عما تجنيه من أرباح تقدر سنويا بنحو ملياري دولار جراء اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة "QIZS"[*] الذي سبق وان وقعته مع مصر، ومع الأردن عام ٢٠٠٥[٥] .

على ما سبق يمكن القول أن التحولات التي تجري في مصر والتغيرات الداخلية التي تشهدها قد تعد نذير سوء للمعسكر المحافظ على المسيرة السياسية والمناصر لها وتشجيعا للمعسكر الداعي للتغيير الجذري وإبادة إسرائيل، وفي مثل هذه الحالة فإن على إسرائيل أن تستعد جيدا للتغيرات الجذرية.

المطلب الثاني

موقف المؤسسة السياسية الإسرائيلية

لاشك أن ثورة ٢٥ يناير المصرية قد فاجأت الحسابات الإسرائيلية الآنية وسببت إرباكا للدولة العبرية وجعلت المؤسسة السياسية والعسكرية تراجع خطة ما بعد نظام مبارك وتعيد حساباتها إلى الدرجة التي ترجح فيها حدوث تعديلات في نظرية الأمن الإسرائيلي بوصفها نتيجة مباشرة لتداعيات هذه الثورة .

ففي ٢٠ شباط ٢٠١١ وفي جلسة عقدتها الحكومة الإسرائيلية، أكد رئيس الحكومة (بنيامين نتنياهو) على حقيقة (أن إسرائيل تعيش في منطقة غير

مستقرة)، وبالتزامن مع هذه التصريحات من جانب الحكومة الإسرائيلية، أشارت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية إلى ازدياد المخاوف في إسرائيل من أن تتحول مصر عقب الثورة إلى (دولة مواجهة) وقد تزداد احتمالات اقترابها من إيران، واعتبر أحد المحللين السياسيين في الصحيفة ان مثل هذا التحول في موقع مصر إذا ما حصل، فان من شأنه أن يظهر في توازن القوى الاقليمية عقب سقوط نظام الحكم وأن مصر ربما ترسل بذلك إشارات فحواها أن مواقفها قد لاتكون مثلما كانت عليه الحال في عهد الرئيس مبارك قدر تعلق الأمر بالعلاقات مع إيران[٦] .

من جانب آخر اعترف نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي والمسؤول عن ملف الاستخبارات (دان مريدور) أن إسرائيل فوجئت باندلاع الثورة الشعبية ضد النظام المصري ومداها وحجمها، وأن التطورات الحالية جعلت إسرائيل (تبحث عن محاور) بديلة في علاقاتها الإقليمية [٧].

وضعت تداعيات الأحداث في مصر، إسرائيل أمام أحتمالات جديدة وظروف تتطلب البحث عن حلفاء مع القوى الجديدة الصاعدة في العالم مثل الصين والهند، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أقوى الحلفاء وأهمهم بالنسبة لإسرائيل، ويعتقد الإسرائيليون أن العالم يتغير ويتحرك وهناك حاجة لبلادهم لإقامة علاقات حسنة مع القوى الجديدة خاصة مثل الصين و الهند، فضلا عن القوة الأهم، روسيا الاتحادية[٨].

الاحتمالات التي تواجهها اسرائيل:

أولا: لعل من أهم المسائل التي يضعها القادة السياسيون الإسرائيليون في حساباتهم هو مصير اتفاقية السلام بين البلدين والتي ظلت قائمة لسنوات طويلة، حيث عبرت عدة عناصر سياسية إسرائيلية عن مخاوفها من إلغاء اتفاقية السلام وتداعياتها العسكرية، وأن البعض وصف ذلك بأنه سيعيد فتح الجبهة العسكرية الجنوبية لإسرائيل مرة أخرى وهو ما تخشى حدوثه

مستقبلا، كما أشار البعض الأخر إلى أن السلام مع مصر على وشك الدخول نفق الخطر وسوف يكون ثمن تدهور العلاقات بين البلدين[٩] .

ثانيا: أما الاحتمال الأخر الذي تتخوف منه إسرائيل هو التحول الديمقراطي في مصر حيث تدرك أنها ستكون أولى ضحايا هذا التحول الذي ربما يفضي إلى وصول قوى سياسية مصرية لاتؤمن بالسلام مع إسرائيل إلى السلطة الأمر الذي قد يؤدي إلى توترات تقود إلى إعادة فتح الجبهة المصرية، لذا تضع إسرائيل إمامها إمكانية حصول ذلك وعلى ضوءه يرى معظم مسؤولي الحكومة الإسرائيلية أن هذا الأمر قابل للتنفيذ وغير مستبعد الحدوث[١٠].

محور العلاقات السياسية

– القضية الفلسطينية:

يمكن القول ان اسرائيل في هذا المجال قد فقدت عنصرا مهما خاصة من خلال ما كان يمارسه النظام المصري السابق من دور فاعل في التقريب بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وعليه وجد القادة الإسرائيليون أنفسهم . تجاه بعض الفعاليات الفلسطينية مثل التوجه الدبلوماسي الفلسطيني لإعلان الدولة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على صفة دولة عضو . مضطرين للقبول بأي من الخيارات الصعبة التالية التي قد تجعل الصدام مع مصر في مرحلة ما بعد مبارك أمرا واردا[١١] .

أ– إتباع سياسة الضربة العسكرية الوقائية لقطاع غزة، بهدف إرباك كل الحسابات لدى الأطراف الفلسطينية والعربية والدولية، وخلق أزمة لصرف الأنظار عن الجهود الفلسطينية للتوجه نحو الأمم المتحدة لأعلان الدولة الفلسطينية، لكن هذا الخيار تكتنفه المخاطر وقد تكون له عواقب وتداعيات .

ب– القيام بانسحاب تكتيكي من الضفة الغربية في حال إعلان قيام (الدولة الفلسطينية المؤقتة)، بحسب المبادرة غير الرسمية التي تقدمت بها

(٤٠) شخصية إسرائيلية وتتلخص في إقامة دولة فلسطينية في معظم الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مع تبادل في الأراضي بحدود لا تزيد عن ٧% والهدف هو إخراج إسرائيل من عزلتها وأزمتها.

ج- هو الخيار الدبلوماسي سواء بالتحرك للدعوة لتمديد استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، أو بإجهاض التوجه الفلسطيني لإعلان الدولة الفلسطينية بضغوط تمارس على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

خيارات صعبة لكنها ضرورية رغم ما يمكن أن تحدثه من تداعيات على صعيد العلاقة مع النظام السياسي الجديد في مصر وهي علاقة قد تحمل في ثناياها تطورات خطيرة[١٢] .

محور العلاقات الاقتصادية:

ولعل هذا المحور الأكثر تأكيدا بتأثره بغياب النظام المصري السابق خصوصا وأن هناك شبه إجماع شعبي مصري على رفض تلك العلاقات التطبيعية.

ويأتي على قمة هذا المحور قضية إمدادات الغاز الطبيعي المصري، فهناك مخاوف متصاعدة لدى الإسرائيليين من وقف تلك الإمدادات التي تقدر بنحو ١،٥ مليار متر مكعب سنويا، خاصة بعد توقفها نتيجة عمل تخريبي أثناء أحداث الثورة المصرية، ورغم محاولات إسرائيل للتقليل من الاعتماد على الغاز المصري، فإن وقف تصدير الغاز سيؤثر سلبا على إنتاج الكهرباء في إسرائيل فضلا عن أن الكثير من المصانع في طريقها للعمل بواسطة الغاز الطبيعي المستورد من مصر، الأمر الذي سيترتب عليه خسائر اقتصادية باهظة[١٣].

أما في مجال صناعة المنسوجات، فان إسرائيل تتوقع خسائر اقتصادية بعد زوال نظام مبارك وهناك محاولات من رجال الأعمال الإسرائيليون للإيحاء بأن أعمالهم مستمرة في مصر محاولين التقليل من خسائرهم بعد

نقل بعض خطوط إنتاج مصانعهم من إسرائيل إلى مصر سعيا لكسب المزيد من الأرباح في ظل النظام السابق[١٤] .

وربما أبرز المحاولات المشار إليها، هي تصريحات (داني كتريفس) رئيس شعبة التجارة الخارجية في اتحاد الصناعات الإسرائيلي تعقيبا على مستقبل الاستثمارات الإسرائيلية في مصر (إن للمصانع الاقتصادية حياة خاصة بذاتها، وان مواصلة عمل المصانع الإسرائيلية في مصر هي في الأساس مصلحة مصرية فانا لا أرى سببا في إلغاء الاتفاقيات لان مصر بواسطتها تصدر منتجات قيمتها أكثر من مليار شيكل للولايات المتحدة الأمريكية وليس هنا ما يبرر أن تقوم مصر بالإضرار بنفسها)[١٥].

أما من ناحية التبادل التجاري فيمكن القول أن الخسائر التي لحقت بإسرائيل أثناء الثورة كانت كبيرة بفعل الاضطرابات التي شهدتها الموانئ المصرية وخصوصا موانئ بور سعيد ودمياط والإسكندرية حيث يتم نقل الكثير من البضائع عبر هذه الموانئ من وإلى إسرائيل، فضلا عن تباطؤ العمل في قناة السويس الذي اثر بشكل ملحوظ على حركة البضائع الإسرائيلية من خلال القناة[١٦].

المطلب الثالث

موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

حسب وجهة النظر الإسرائيلية، تعد مصر دولة تهم إسرائيل بالدرجة الأساس حيث أبرمت اتفاقية سلام معها أصبحت تمثل مرتكزا أساسيا في الاستراتيجية الإسرائيلية، إذ حافظت على هدوء الحدود الطويلة مع مصر لأكثر من ثلاثين عاما، وأراحت آلة الحرب الإسرائيلية من جبهة مهمة عمقها السكاني ٨٠ مليون مصري.

عليه فإن ثورة يناير المصرية قد وضعت الجيش الإسرائيلي في حالة التحسب لائ طارئ، والى حالة من الارتباك والتباين في المواقف ظهرت

في آراء بعض المحللين العسكريين الإسرائيليين، فعلى سبيل المثال ذهب المحلل الإسرائيلي (رون بن يشاي) إلى القول (إن على إسرائيل أن تستعد لوجود تركيا جديدة على الحدود الجنوبية)[١٧].

على الرغم من أن المصادر العسكرية حسب ما نشرته صحيفة (يديعوت احرنوت) لم تتوقع هزات قوية تمس إسرائيل على المدى القريب، لكنها حذرت من رياح سلبية يمكن أن تهب من دول الجوار وقالت المصادر إن الرسالة المركزية التي نتلقاها الآن هي عدم الاستقرار، وعدم الوضوح، والأمر يتطلب الرد المناسب[١٨].

وفي السياق ذاته وضمن إطار اجتماع لهيئة الأركان العامة الإسرائيلية ترأسه الجنرال (غابي اشكنازي) رئيس هيئة الأركان العامة في يوم ١٠ شباط ٢٠١١ خصص لتقدير الموقف إزاء آخر التطورات في العالم العربي قال في سياقه، إننا نشهد في الآونة الأخيرة تغيرات كبيرة تحدث من حولنا وهذه التغيرات تزيد سحب الضباب المتلبدة في سماء الشرق الأوسط وإزاء ذلك فان واجبنا الأساسي هو الحفاظ على دولة إسرائيل قوية وجاهزة، وان على الجيش الإسرائيلي ان يكون مستعدا لكافة الاحتمالات، واعترف بأن الاستخبارات لا تمتلك القدرة الكافية للتنبؤ بوقوع ثورات او انقلابات على غرار ما حدث في مصر وأضاف إن السلام مع مصر مهم لإسرائيل[١٩].

أما تقرير شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) فقد أوضح في تقرير إجمالي عن العام ٢٠١١ ، بأنه سيكون عاما لتغييرات كبيرة في المنطقة، وأن التقديرات الاستخبارية السنوية تقف في صلب خطط العمل التي يعتمدها الجيش الإسرائيلي، كما أشارت تلك التقديرات أن شبه جزيرة سيناء ستصبح منطقة أكثر إشكالية، وهذا يتطلب من إسرائيل القيام باستعدادات عسكرية هدفها منع هذه التغيرات أن تتحول إلى تهديدات[٢٠].

ويرى خبراء عسكريون إسرائيليون أن الشكوك التي تحوم حول مستقبل العلاقات مع مصر منذ سقوط نظام مبارك سترغم إسرائيل على مراجعة

خططها العسكرية في مواجهة بلد بقي عدوا لزمن طويل قبل أن يصبح شريكا أساسيا، ولفت الخبراء النظر إلى الخطر – حتى أن لم يكن داهما– الذي يحدق باتفاقية السلام مع مصر والتي حررت إسرائيل من تهديد الجبهة الجنوبية على طول الحدود المصرية وأعطتها حرية التصرف مع الفلسطينيين، وكذلك على الجبهة الشمالية في وجه سوريا ولبنان[٢١].

من جانبه أكد مساعد رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي السابق (عوزي دايان) انه على إسرائيل أن توضح أن أي انتهاك لاتفاقات السلام سيشكل سببا للحرب، وانه إزاء أي احتمال سواء من تنامي قوة الإخوان في مصر أو تقوية حركة حماس فإنه على الجيش الإسرائيلي أن يحسن مرونته خلال تجهيزه بأسلحة يمكن نقلها بسرعة من جبهة إلى أخرى[٢٢].

أما الجنرال (ياكوف اميدور) الذي يترأس قسم التحليل في الاستخبارات العسكرية فقد أشار إلى أنه على الجيش الإسرائيلي ان يفكر على المدى الطويل في إعادة تشكيل فرقة من الجيش للجبهة الجنوبية بعد أن تم تفكيكها اثر اتفاقية السلام مع مصر[٢٣].

لكن على الرغم من ذلك، فقد استبعد وزير الدفاع الإسرائيلي (ايهود باراك) خطر تهديد عسكري فوري على إسرائيل بسبب تطورات الثورة في مصر، وقال، ان عهد مبارك قد انتهى، وان هناك امراً بدا لا يشبه ما كان سابقا[٢٤] واستطرد قائلا، إن ما يحدث في مصر ينطوي على أهمية بالغة وستكون له تداعيات على المدى البعيد، لكنه لا يمثل خطرا امنيا فوريا، مشددا على أن إسرائيل تدرك الأهمية التي توليها القيادة العسكرية في مصر للحفاظ على الأمن والنظام في شبه جزيرة سيناء، وعلى معاهدة السلام مع إسرائيل[٢٥]. لكنه شدد على ان قوات من الجيش الإسرائيلي ستواصل تأهبها واستنفارها على طول منطقة الحدود المصرية حتى تستقر الأوضاع الأمنية وتهدا حالة الاضطراب التي تشهدها مصر، كما أشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية تكثف جهودها لأنشاء السياج الأمني على امتداد تلك

الحدود، بعد أن كان وزير الدفاع ورئيس الوزراء الإسرائيلي قد أصدرا تعليماتهما بتسريع بناء السياج الأمني على طول الحدود، على خلفية ما حدث ضد نظام حكم حسني مبارك(٢٦)

أما نائب وزير الدفاع الاسبق (افرايم سنيه) فقد دعا لإعادة احتلال الشريط الحدودي ما بين قطاع غزة وسيناء(*)، وقال إن إسرائيل ستدفع ثمنا باهظا إن لم تفعل ذلك، إذ ستستغل حماس الفراغ الناشئ لتعزيز قوتها العسكرية، كما طلب من إسرائيل مراجعة حساباتها التي وضعتها خلال الفترة التي تلت معاهدة كامب ديفيد.

ونتيجة للمخاوف الاسرائيلية من تطورات الأحداث في العالم العربي بشكل عام ومصر بشكل خاص، أعلن الجيش الإسرائيلي عن إقامة وحدة جديدة متخصصة لمراقبة مواقع الشبكات الاجتماعية عبر الانترنت(٢٧).

المبحث الرابع

موقف الإعلام الإسرائيلي

يوشر الأداء الإعلامي الإسرائيلي أثناء ثورة يناير المصرية إلى حجم القلق الذي أصاب الدوائر الرسمية والإعلامية في إسرائيل خوفا من التداعيات المحتملة لهذه الثورة على الأمن والاقتصاد الإسرائيليين.

ويمكن رصد الاتجاهات التالية في الخطاب الإعلامي الإسرائيلي أثناء الثورة المصرية والتي كانت موجهة بالأساس للرأي العام وللحكومات في الغرب وهي.

أولا – لفت الأنظار إلى المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار في المنطقة في حال انتهاء حكم الرئيس حسني مبارك، على دول المنطقة وعلى المصالح الغربية فيها.

ثانيا – التأكيد على أن الديمقراطية هي في مصلحة إسرائيل من حيث المبدأ، ولكن مع تسليط الضوء على أن جهات متطرفة قد تستغل

الديمقراطية لغرض الاستبداد والقضاء على فرص السلام في المنطقة.

ثالثا – تذكير الغرب بأن الأحداث الجارية في مصر وغيرها من الدول العربية، تثبت أن إسرائيل هي الحليف الوحيد للغرب في المنطقة.

رابعا – الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، لعدم إظهار الانتقادات العلنية لنظام مبارك، مع إظهار أن التخلي عن نظام مبارك سيزيد من قلق دول حليفة للغرب مثل الأردن والسعودية وقد ينقلها من مربع الاعتدال إلى مربع التطرف.

خامسا – تنفيذ حملة إعلامية بهدف دفع الولايات المتحدة الأمريكية لقبول تغيير شكلي في النظام المصري وليس تغييرا جذريا في مصر[٢٨].

عليه اتخذ الإعلام الإسرائيلي منذ اشتعال ما سمي (بجمعة الغضب) في ٢٨ كانون الأول ٢٠١١ في مصر استراتيجية لتتبع ما يحدث عبر انتداب مراسلين وصحفيين يهود إلى قلب القاهرة، كما احتلت مشاهد الثورة المصرية عناوين وسائل الإعلام العبرية، في حين سيطر البث الحر والمباشر للمحطات الإسرائيلية الرسمية والتجارية منها على الفضاء الإعلامي لنقل ما يحصل ووضع الجمهور الإسرائيلي في الصورة[٢٩].

من جانبه رأى المحلل السياسي في صحيفة (يسرائيل هيوم) (دان مرغليت) أنه (سيكون هناك انعطاف في اتفاق السلام وأن التغيرات ستكون هامشية لكنها لن تتوقف عند هذا الحد وقد يتحول الوضع خلال بضع سنوات إلى تبني موقف متطرف تجاه إسرائيل ولن يكون هذا بإلغاء اتفاق السلام وإنما بالمس بمستوى العلاقات الدبلوماسية)[٣٠].

وقال المحلل السياسي لصحيفة (هآرتس) (الوف بن) إن (زوال نظام مبارك سيترك إسرائيل في أزمة على المدى البعيد، مشيرا إلى أن إسرائيل بدأت تفقد العديد من الحلفاء في الفترة الأخيرة)[٣١].

وأشارت نفس الصحيفة في افتتاحيتها في ٢٧ شباط ٢٠١١ إلى أن (إسرائيل تحتاج إلى تأييد المجتمع الدولي في لحظة انعدام الاستقرار من حولها)[٣٢].

أما صحيفة (جيروزاليم بوست) فقد ذكرت في مقال نشرته في ١١ ايار ٢٠١١ أن إسرائيل كانت قلقة جدا لرؤية مبارك يتنحى، وان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومسؤولين كبار في الحكومة سعوا للضغط على القادة الأمريكيين والأوربيين لمساعدة مبارك على الاستمرار في منصبه، وأشارت إلى أن السلام مع مصر كان حجر الزاوية لأمن إسرائيل لأكثر من ثلاثة عقود، وسمح لها بخفض الانفاق على الدفاع والتركيز على غيرها من التهديدات[٣٣].

وخلاصة لما سبق فقد أوجز الإعلام الإسرائيلي تصوراته بشأن ثورة يناير المصرية، أن مصر لن تصبح فجأة دولة عدوة تهدد حدود اسرائيل، لكن مع ذلك فإن المنظومة الاستخبارية والعسكرية في إسرائيل ينبغي أن تتعاطى مع الصديقة القديمة كدولة ينبغي دراستها من جديد والاستعداد بما يتناسب مع ذلك[٣٤].

الخاتمة:

شكل الصراع العربي– الإسرائيلي في تطوراته وتعقيداته وحروبه المتكررة العامل الأساسي في زعزعة استقرار المنطقة العربية وبالتالي تهديدا لمصالح إسرائيل نفسها والولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما، وقد عملت هذه القوى على الإخلال بمعادلة هذا الصراع وخصوصا بعد حرب تشرين ١٩٧٣ لمصلحة إسرائيل عن طريق محاولة إخراج مصر من هذه المعادلة واضعافها عسكريا واقتصاديا وتحويلها إلى دولة هامشية تضطلع بدور يناقض مصالحها ومصالح أمتها وإقليمها .

عليه كان الدخول على خط الثورة المصرية من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بمواقف تقود إلى الإبقاء على دور مصر ووضعها من خلال استمرار اتفاقية كامب ديفيد التي تحكم علاقاتها مع إسرائيل لأجل استمرار تحييد مصر

إن إسرائيل الآن، ومع سقوط نظام مبارك أضحت مطالبة وحسب مفكريها وسياسيها بتأسيس نظرية أمن جديدة، تقوم على قراءة دقيقة لواقع سياسى عربى جدي.

يعتقد الإسرائيليون أن عدم الوضوح السائد حالياً فى المنطقة جراء الثورات العربية يفرض على بلادهم أن تظل يقظة وقوية عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، لكن لن يكون بمقدورها تخصيص الميزانيات للاستعدادات الأمنية لمواجهة التهديدات والمخاطر الناجمة عن التغييرات في مصر والدول العربية، على حساب الاقتصاد والمجتمع مما يجعل الدولة العبرية فى حاجة أكثر إلى الدعم الأميركى، علاوة على ذلك، فمن غير المؤكد أن لا تصل موجة المظاهرات السلمية إلى المناطق الفلسطينية، غير أن إسرائيل ستكون في مواجهة تحول ديموقراطي عربي جدي، بما يعنيه القول من إمكانية تقديم نموذج سياسي عربي ينافس إسرائيل ويصارعها ضمن أدوات تفوقها ومعاييرها التحديثية نفسها .

Israel's Stand towards Egyptian Revolution of January 2011

Rafea Shareef Dhanoon
Asst. Lecturer / College of Political Science / University of Mosul

Abstract

After the uprisings and movements for change in a number of Arabic countries, which was called the (Arab Spring), have started, the security rate for Israel was no longer the same particularly as those uprisings have included a number of neighboring countries, especially Egypt. Israeli leaders have admitted that they were surprised by the strength, size, and timing of the uprisings. Accordingly, the Israeli reactions towards the Egyptian revolution were a mix of Israeli concern and fear that could lead to the collapse of the Egyptian-Israeli peace treaty..

الهوامش

١– خيري عمر، ثورة ٢٥ يناير المصرية ، ضمن تقرير تحليلي حول الثورة المصرية، مركز دراسات الشرق الأوسط. منشور على الرابط الالكتروني

http://www.mesc.com.jo/Studies/Studies_Ia_20.htm

٢– المصدر نفسه .

٣– تقوم النظرية الامنية الاسرائيلية في نهاية هذه الفترة الى جملة من الترتيبات العسكرية ومنها خفض سن انهاء الخدمة في قوات الاحتياط وتوجيه جزء كبير من موارد الدولة لأهداف اجتماعية واقتصادية ، وتركيز المواجهة مع ايران وسوريا وحزب الله وحماس، اما في حالة العداء القادمة

المفترضة فسترى اسرائيل في الجيش المصري خطرا عليها مما يعني اعادة الحسابات الاستراتيجية في اسرائيل، ينظر: المصدر نفسه.

٤- عدنان ابو ناصر، الرؤية الاسرائيلية للثورة المصرية، مجلة الوحدة الاسلامية، العدد ١١١، اذار ٢٠١١ (بيروت: ٢٠١١)، منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.wahdaislamyia.org/

*- المناطق الصناعية المؤهلة (QIZs) هي أي منطقة تم اعتمادها بهذه الصفة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وتم تسميتها من قبل السلطات المحلية كمنطقة يسمح للبضائع المنتجة فيها دخول سوق الولايات المتحدة الكبير دون رسوم جمركية وضرائب . لمزيد من التفصيل انظر: المناطق الصناعية المؤهلة QIZ منشور في الشبكة الدولية لمعلومات على الموقع:

www.hmoud.com/ar/Qiz-ar.html

وايضا ينظر: البروتوكول بين جمهورية مصر العربية اسرائيل بشأن المناطق الصناعية المؤهلة، منشور على الرابط الالكتروني:

www.mfti.gov.eg/agreements/qiz%20agreements.htm

٥- ابراهيم عبد الكريم ، ثورة ٢٥ يناير المصرية (الموقف الإسرائيلي خلال الثورة)، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.palestinestudies.org/ar_entiresite.aspx?cx=01479026856252038034 6

٦- ثورة ٢٥ يناير المصرية في قراءة اسرائيل ، تقرير صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، وحدة المشهد الاسرائيلي (دراسات وتقارير)، منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.madarcenter.org/publications.php?id=5

٧- كد رئيس الاستخبارات العسكرية (أفيف كوفافي) في تقريره امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست قبل بضعة ايام على الثورة في مصر ، على ثبات النظام المصري مستبعدا وجود ما يهدد استقرار هذا النظام ما شكل اخفاقا جديدا واجهته الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية لمزيد من التفصيل ينظر:

عبد المعطي زكي: ثورة ٢٥ يناير في عيون الاسرائيليين ، صحيفة الوفد ، في ١٢ اذار ٢٠١١، منشور على الرابط الالكتروني :

http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/17

٨- لمصدر نفسه .

٩- ذا ما اكده السفير الاسرائيلي الاسبق لدى القاهرة (ايلي شاكير) بأن الاوضاع الحالية في مصر لا تبدو جيدة بالنسبة لإسرائيل معتبرا انه من الان فصاعدا التطورات لن تكون مطمئنة بالنسبة للسلام مع مصر وبالنسبة لاستقرار المنطقة، لمزيد من التفصيل انظر: سامح عباس، القراءة الاسرائيلية للثورة المصرية – توقعات وتقديرات، منشور منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.muslm.org/articles-action-listarticle.htm

١٠- يظر موقع وكالة رويترز ، في ١١ شباط ٢٠١١، www.are.reuters.com

١١- محمد السعيد ادريس، مستقبل الموقف الاسرائيلي من مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، التقرير الاستراتيجي، مركز الزيتونة، بيروت، ١١ حزيران، ينظر الرابط الالكتروني:

http://www.alzaytouna.net/permalink/4341.html

١٢- انظر: عمرو زكريا خليل ، الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية – الاسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ، منشور على الموقع الالكتروني لقناة العربية الفضائية، ٢٦ نيسان، ٢٠١١.

١٣- وقع انفجار استهدف انبوب الغاز المصري الواصل الى الاراضي الاردنية ، واعتبرت وزارة البنى التحتية الاسرائيلية ان عملية اعادة الامداد استغرقت وقتا اكثر مما كنت تتوقعه تل ابيب، ودعت الوزارة الجمهور الاسرائيلي الى الاقتصاد في استخدام الكهرباء والغاز لتعويض الخسارة اليومية التي تتكبدها الحكومة، ينظر الوقع الالكتروني لصحيفة الشرق الاوسط، لندن في ٧ شباط ٢٠١١ .

١٤- سامح عباس، قراءة في مستقبل العلاقات المصرية الاسرائيلية بعد مبارك، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.muslm.org/articles-action-listarticle.htm

١٥- المصدر نفسه .

١٦- اسرائيل امام الثورات العربية: مركز الجزيرة للدراسات في ٣١ اذار ٢٠١١، منسور على الرابط

http://studies.aljazeera.net/reports/

١٧- هاني رسلان: الموقف الدولي والعربي من ثورة ٢٥ يناير في مصر، ضمن ندوة (ثورة ٢٥ يناير: الابعاد والتفاعلات والمستقبل)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٧ شباط ٢٠١١. منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/118-2009-02-03-19-03-

١٨- المصدر نفسه .

١٩- موقع صحيفة يديعوت احرنوت بللغة العربية ، ٧ شباط ٢٠١١، منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.arabynet.com/site/templat...page.asp?fid=

٢٠- المصدر نفسه في ١١ شباط ٢٠١١ .

٢١- الجيش الاسرائيلي وتحديات ما بعد مبارك ، الموقع الالكتروني لصحيفة فلسطين ، ١١ شباط ٢٠١١ . www.felesteen.ps

٢٢- المصدر نفسه .

٢٣- المصدر نفسه .

٢٤- ينظر موقع البي بي سي، ٣ شباط ٢٠١١، www.bbc.co.uk/arabic

٢٥- نظير مجلي: إجراءات عسكرية وسياسية لمواجهة التطورات في مصر والعالم العربي، صحيفة الشرق الاوسط في ٧ شباط، ٢٠١١، منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11759&article=607166

٢٦- المصدر نفسه

*- وهو ما يعرف بمحور صلاح الدين او محور فيلاديلفيا وهو اسم شرط حدودي ضيق داخل حدود أراضي قطاع غزة وفقا لأحكام اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ ، وبعد معاهدة اوسلو عام ١٩٩٥ وافقت اسرائيل على البقاء على المحور بطول الحدود كشريط امن . لمزيد من التفصيل انظر : محور صلاح الدين ، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات على الموقع

www.wikipedia.org

٢٧- نظير مجلي، المصدر السابق .

٢٨- للتفاصيل، ينظر الرابط الالكتروني: http://tags.akhbarway.com

٢٩- للتفاصيل ينظر الموقف الاسرائيلي من الاحداث والتغيرات في مصر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقارير ومقالات، منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.alzaytouna.net/permalink/12733.html

٣٠- التقديرات في اسرائيل : نظام مبارك غير زائل حتما لكن الوضع في مصر لن يعود الى سابق عهده ، تقرير صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار) ، دراسات وتقارير ، ٣ فبراير ٢٠١١ .

(31) Aluf Bena .without Egypt. Israel will be left with no friends in Mideast, Haaretz, 29/1/2011

(32) Haaretz , 27 /2/ 201

(33) D.M.Bloomfield, was Mubarak a Zionist? the Jeruslem post, 11/5/2011

٣٤- موقع صحيفة يديعوت احرنوت بللغة العربية في ، ١٩ حزيران ٢٠١٢